نقابة المحامين تحقق في اتهامات بالتحرش ضد نائب برلماني سابق

(محكمة الجنايات في الدار البيضاء)

قاضي التحقيق يأمر بإيداع المتهم السجن المؤقت

تابعت محكمة الجنايات في الدار البيضاء، يوم الثلاثاء 14 مارس الجاري، جلسات محاكمة ثلاثة متهمين في قضية اختفاء سيدة أعمال في ظروف غامضة قبل أكثر من عامين. وقد استمعت هيئة الحكم إلى شهادات أكثر من 12 شاهدا، بينهم أفراد من عائلة الضحية وجيران وموظفون في فندق كانت آخر تحركاتها المعروفة قبل اختفائها.

وقال رئيس الجلسة في معرض تلاوته لمحاضر البحث التمهيدي إن الضحية غادرت منزلها في حي النخيل بمدينة سيدي رحال الشاطئ صباح يوم 3 أكتوبر 2021، وإن آخر اتصال هاتفي أجرته كان مع شقيقتها في حدود الساعة العاشرة والنصف. وأضاف أن الهاتف توقف عن الإرسال بعد ذلك بدقائق، وأن السيارة التي كانت تستقلها عثر عليها لاحقا في موقف عمومي على بعد نحو 4 كيلومترات من المنزل.

وأوضح المحامي العام أن النيابة العامة اعتمدت في توجيه الاتهام على مجموعة من القرائن، من بينها تسجيلات كاميرات المراقبة، وتحليل المكالمات الهاتفية، وشهادات متطابقة لعدد من الشهود. وأشار إلى أن المتهم الرئيسي، وهو رجل أعمال يبلغ من العمر 58 سنة، كان على علاقة مضطربة بالضحية بسبب نزاع مالي يتعلق بشراكة تجارية فاشلة.

من جهته، نفى المتهم الرئيسي جميع التهم المنسوبة إليه، مؤكدا أنه كان خارج المدينة في رحلة عمل يوم الاختفاء، وقدم للمحكمة تذاكر سفر وفواتير فندق تثبت وجوده في مدينة مراكش. غير أن النيابة العامة شككت في صحة هذه الوثائق، مشيرة إلى أن بعضها تم الحصول عليه بعد أسابيع من بدء التحقيق.

وبعد الاستماع إلى مرافعات الدفاع والنيابة العامة، قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم إلى جلسة 28 مارس الجاري، مع الإبقاء على المتهمين الثلاثة رهن الاعتقال الاحتياطي. كما أمرت المحكمة بإجراء خبرة تقنية إضافية على الهاتف المحمول للضحية، بطلب من دفاع المتهم الرئيسي، الذي يرى أن نتائج الخبرة الأولى لم تكن دقيقة بما فيه الكفاية.

وت